

عقد من صدور نظام التحكيم السعودي 2012م: المخرجات والتطلعات

عبد العزيز بن عبد الله الراشد⁽¹⁾

(1) أستاذ قانون مساعد، رئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق،

جامعة الملك فيصل، الأحساء، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: aalashid@kfu.edu.sa

الملخص:

يضع هذا البحث ملخص النتائج، والمخرجات، والتطلعات عقب إصدار نظام التحكيم السعودي لعام ١٤٣٣ هـ الموافق ٢٠١٢ م. حيث يُستعرض فيه أهم الإنجازات التي حدثت في التشريع التحكيمي السعودي والممارسات التحكيمية على مستوى الممارسين القانونيين والمُحكِّمين، كما يُسلط الضوء على دور الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية بشأن تفعيل التحكيم الإداري واتخاذها أداة لحل المنازعات التي يمكن أن تطرأ بين الجهة الحكومية والمتعاقد معها. ويركز هذا البحث على الإنجاز الكبير الذي حققه المنظم السعودي بعد صياغة نظام ٢٠١٢ مقارنة بنظام التحكيم السابق وما فيه من إيجابيات كثيرة. وأخيراً يختتم هذا البحث بعرض أبرز التطلعات المنشودة عقب أكثر من 10 سنوات من صدور نظام التحكيم ٢٠١٢ ومدى الحاجة إلى وجود نظام جديد متوافق مع التطورات والتغيرات المميزة في البلد.

الكلمات المفتاحية:

التحكيم، السعودية، تنفيذ الأحكام، الأونسيترال، المركز السعودي للتحكيم.

تاريخ إرسال المقال: 2024/02/24، تاريخ قبول المقال: 2024/04/08، تاريخ نشر المقال: 2024/06/30

لتهميش المقال: عبد العزيز بن عبد الله الراشد، "عقد من صدور نظام التحكيم السعودي 2012م: المخرجات والتطلعات"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 15، العدد 01، السنة 2024، ص ص 26-39.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72>

المقال متوفر على الرابط التالي:

المؤلف المراسل: عبد العزيز الراشد، abdulaziz.a.alrashid@gmail.com

المجلد 15، العدد 01-2024.

A Decade of the 2012 Saudi Arbitration Law: Outcomes and Aims Summary:

This research presents a summary of the results, outputs, and prospects following the issuance of the Saudi Arbitration System in 1433 AH (2012 AD). It reviews the most significant achievements that have occurred in Saudi arbitration legislation and arbitration practices at the level of legal practitioners and arbitrators. It also highlights the role of government bodies in the Kingdom of Saudi Arabia in activating administrative arbitration and utilizing it as a tool for resolving disputes that may arise between the government entity and its contractors.

This research focuses on the significant progress achieved by the Saudi regulator after formulating the 2012 system compared to the previous arbitration system and its numerous advantages. Lastly, this research concludes by presenting the key desired prospects following more than 10 years since the issuance of the 2012 Arbitration System and the need for a new system that is compatible with the distinctive developments and changes in the country.

Keywords:

Arbitration, Saudi Arabia, Enforcement of Arbitral Awards, UNCITRAL, SCCA.

Une décennie de la loi saoudienne sur l'arbitrage de 2012 : résultats et objectifs

Résumé

Cette recherche présente un résumé des résultats, des réalisations et des aspirations suite à la promulgation de la loi sur l'arbitrage saoudien de 1433H (2012). Elle examine les principales avancées dans la législation arbitrale saoudienne et les pratiques d'arbitrage au niveau des praticiens du droit et des arbitres. De plus, elle met en lumière le rôle des organismes gouvernementaux en Arabie saoudite dans

l'activation de l'arbitrage administratif en tant qu'outil de résolution des litiges susceptibles de survenir entre l'organisme gouvernemental et son cocontractant.

Cette recherche se concentre sur la réalisation majeure accomplie par le législateur saoudien après la rédaction de la loi de 2012, en la comparant à la loi précédente sur l'arbitrage et en mettant en évidence ses nombreux avantages. Enfin, la recherche conclut en présentant les principales aspirations attendues plus de dix ans après l'adoption de la loi de 2012 et l'importance de disposer d'une nouvelle législation en adéquation avec les évolutions et les changements significatifs du pays.

Mots-clés :

Arbitrage, Arabie Saoudite, Exécution des sentences arbitrales, CNUDCI, SCCA

مقدمة

يتحدث الكاتب في هذا البحث عن تطور التحكيم وممارساته في المملكة العربية السعودية (المملكة)، فبعد أكثر من 10 سنوات على إصدار [نظام التحكيم السعودي في مارس ٢٠١٢م](#) ("نظام ٢٠١٢م")¹، برزت العديد من الأنظمة والتعديلات على قوانين وممارسات التحكيم المؤسسية منها والحرّة في المملكة. وعليه، كان لا بد من تسليط الضوء في هذا البحث حيال جديد التحكيم في المملكة، والخطوات المهمة التي قطعها المنظم السعودي تجاه تطوير التحكيم في المملكة وجعلها "بيئة صديقة للتحكيم"². فتجربة العشر سنين قطعاً شكلت هوية جديدة للمملكة ومختلفة عما كانت عليه من قبل. ولأجل أن يكون لهذا البحث علامة فارقة لما كُتب من قبل فقد تم تقسيم هذا البحث لفروع رئيسية تم مناقشة التسلسل التاريخي للتحكيم في المملكة والتصورات التي أثرت على المستثمرين الأجانب في خوض العلاقة التجارية مع طرف سعودي. كذلك تمت الإشارة لتطورات

¹ نظام التحكيم في المملكة العربية السعودية ٢٠١٢م،

<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/5535039e-13da-43f6-8f53-a9a700f26485/1>

² "بيئة صديقة للتحكيم" Friendly Arbitration jurisdiction وصف مشهور يرمز به إلى البلد الذي يحوي قانون التحكيم فيه وممارسات محاكمه المختصة في النظر للأحكام التحكيمية التي تميل في مجملها لاحترام اتفاق التحكيم والاعتراف باستقلاليتها وتنفيذ أحكامه. فكلما كان البلد منصفاً تجاه التحكيم كأداة "مساعدة للقضاء" كان الوصف عليه بـ "صديق التحكيم" أقرب.

التحكيم في المملكة منذ صدور نظام ٢٠١٢م وما تبعه من أنظمة ذات علاقة بالتحكيم. وبالأخير تم استعراض دور المؤسسات التحكيمية في المملكة وفي جعلها خياراً آمناً كمقر ومكان للتحكيم.

المبحث الأول: نظام التحكيم السعودي "تأطير تاريخي"

العديد من الانتقادات طالت نظام التحكيم السعودي لعام ١٩٨٣ ("نظام ١٩٨٣م")^٣. حيث كان التصور العام أن نظام ١٩٨٣م لم يكن فعالاً في تطوير الأداء التحكيمي أو توفير الإطار الذي يسمح بتنفيذ قرارات وأحكام المحكمين في المملكة. فوفقاً للمادة السادسة من نظام ١٩٨٣م والمادة ١٦ من لائحته التنفيذية، فقد تمتعت محاكم المملكة بسلطة تقديرية واسعة لمراجعة أحكام التحكيم وكذلك في إبطالها أو عدم تنفيذها، تحديداً تلك التي تتعارض مع النظام العام أو المبادئ العامة لأحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: نظام التحكيم السعودي ولائحته التنفيذية ١٤٠٣هـ الموافق ١٩٨٣م

لعل أشهر الأقضية التحكيمية التي ثارت عدة جدالات حيال التحكيم في المملكة وناقشها العديد من المختصين والمهتمين القانونيين ما كان في تفاصيل قضية شركة جداول الدولية (المملكة العربية السعودية) ضد شركة إعمار العقارية (الإمارات العربية المتحدة) في عام ٢٠١١م. فقد رفضت محاكم المملكة تنفيذ حكم التحكيم على أساس أن العقد الأساسي، والذي تضمن أحكاماً لدفع الفائدة، انتهك مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية والتي بدون شك تحظر الربا. فقد استعرض ديوان المظالم، وهو الهيئة القضائية المسؤولة عن النزاعات الإدارية وإنفاذ قرارات التحكيم الأجنبية في ذلك الوقت، الأسس الموضوعية لقرار حكم التحكيم الصادر من غرفة التجارة الدولية للتحكيم والوساطة ICC بشأن النزاع على مشروع تطوير عقاري بين الطرفين. وتم الاطلاع على ما حكمت به الهيئة التحكيمية من رفض المطالبات المالية لشركة جداول البالغ قيمتها ١,٢ مليار دولار أمريكي وأصدرت بذلك حكمها التحكيمي النهائي. المثير للدهشة في قراءة هذه القضية واستنباط أحكامها أنه بدلاً من أن تقوم المحكمة (ديوان المظالم) بإنفاذ قرار التحكيم أو رفضه، أمرت شركة إعمار بدفع مبلغ ١,٢ مليار دولار أمريكي كتعويضات لصالح شركة جداول على أسس يمكن معرفة تفاصيلها في القضية [هنا](#)^٤. لعل هذه القضية، وما

^٣ انظر، نظام التحكيم في المملكة العربية السعودية ١٩٨٣م،

<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/65f88ca2-efa6-4c4a-9e63-a9a700f2657a/1>

^٤ انظر، "So You Think You Can... Enforce an Arbitral Award in the Kingdom of Saudi Arabia"

<https://arbitrationblog.kluwerarbitration.com/2018/12/07/so-you-think-you-can-enforce-an-arbitral-award-in-the-kingdom-of-saudi-arabia>

سبقها من قضايا عدة، كانت حجر الأساس الذي دفع العديد من المستثمرين الأجانب إلى إعادة النظر في إبرام اتفاقات تجارية، أو استثمارية، أو تحكيمية في المملكة العربية السعودية، أو على أقل حال اختيار المملكة بلد أو مكان التحكيم، حيث أن أحكام نظام ١٩٨٣م لم تكن متوافقة مع المعايير الدولية التي ألفتها غالبية الشركات العالمية.

بالإضافة إلى قدرة محاكم المملكة على استعراض الجوانب الفرعية ومراجعة الأسس الموضوعية للقضية الأساسية والمتفق على إحالتها للتحكيم، فإن المادة السادسة من نظام ١٩٨٣م تلزم الأطراف التحكيمية بالحصول على موافقة محاكم المملكة، ديوان المظالم آن ذاك، قبل المشاركة في إجراءات التحكيم. أدت هذه القيود، وغيرها، إلى زعزعة استقلالية وحرية اتفاقات الأطراف والمساس كذلك في ركائز التحكيم الأساسية. حيث لم يكن لدى الأطراف، بما في ذلك الأطراف السعودية التي تعاقدت مع أطراف أجنبية، حرية اختيار أي إجراءات أو هيئة تحكيمية دون موافقة ابتدائية، والتي كانت تمنحها المحاكم وفقاً لسلطتها التقديرية. علاوة على ذلك، بناءً على المادة الحادية عشرة من نظام ١٩٨٣م، فإنه لم يكن يُسمح للأطراف السعودية بإقامة جلسات التحكيم خارج المملكة أو باختيار قانون آخر غير قانون المملكة (الشرعية). فكان حقيقاً أن نظام التحكيم السعودي لعام ١٩٨٣م لم يتسق مع الممارسات والمعايير الدولية، وعليه كان لابد من تصحيح المسار التحكيمي وإصدار نظام محدث؛ وهو الذي حصل بصور نظام ٢٠١٢م الذي مثل خطوة مهمة إلى الأمام وعلامة تقدم كبيرة في المشهد التحكيمي.

المطلب الثاني: نظام التحكيم السعودي ولائحته التنفيذية ١٤٣٣هـ الموافق ٢٠١٢م

الناظر لنظام عام ٢٠١٢م، فإن الهدف الأساسي لشكل النظام جاء لتعزيز بيئة التحكيم في المملكة من خلال توفير إطار قانوني شفاف وشامل يدعم مبادئ القانون المتفق عليها دولياً كاستقلالية، وسلطة الإرادة والحرية، ومبادئ الاختصاص وغيرها. حيث تشجع قواعده أطراف التحكيم على المشاركة في إجراءات التحكيم بشكل مرن وسهل لجعلها وسيلة اختيار أساسية لحل كثير من المنازعات. من المهم بيان أن مع اعتماد نظام عام ٢٠١٢م، لوحظت زيادة كبيرة في عدد قضايا التحكيم في المملكة، حيث يختار الأطراف المحليون والدوليون بشكل متزايد وسيلة التحكيم كأداة تفضيلية لحل النزاعات. وهذه الاتجاهات تشير إلى التأثير الإيجابي الذي أحدثته نظام ٢٠١٢م ٢ على بيئة التحكيم في المملكة. ومع أن نظام عام ٢٠١٢م يتوافق في كثير من نصوصه مع المعايير الدولية، ويستند بالأخص إلى [القانون النموذجي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي -](#)

UNCITRAL⁵، فإنه لم يحظ بتعديلات كبيرة حتى يومنا الحالي. فلازلنا بحاجة إلى إعادة النظر ودراسة الممارسات التحكيمية (المحلية خصوصاً) المبنية على نظام ٢٠١٢م والتي تخطت عقداً من الزمن. فالأدوات النظامية وما طرأ عليها من تغيرات التحكيم كالتحكيم الإلكتروني، والجلسات الافتراضية (عن بعد) وغيرها من التطورات بحاجة إلى قانون ينظمها.

وبالحديث عن التغيرات اللازمة، فقد قامت المملكة مؤخراً بإصلاح كبير على نظام عام ٢٠١٢م من خلال [القرار الوزاري رقم ٤٥ بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠٢١م](#) (قرار ٤٥)⁶. فمناطق قرار ٤٥ إزالة متطلب إبرام عقد منفصل مع المحكم لتحديد رسومه، كما كان مقرراً سابقاً في الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من نظام ٢٠١٢م والمادة السابعة من [لائحته التنفيذية](#)⁷. يهدف هذا التعديل إلى تبسيط عملية اختيار المحكم وتعزيز استقلالية الأطراف في القضايا التحكيمية داخل المملكة. ولعل أحدث ما يمكن أن يضاف تجاه نظام التحكيم ٢٠١٢م، [الاقتراح المعروض](#) على مجلس الشورى السعودي بتعديل النظام لتواكب المملكة المبادئ والمعايير الدولية للتحكيم⁸. فحقيقاً أن هذا المشروع، وإن كان قد آتى متأخراً عن سير المملكة السريع المنظم تجاه التطوير التشريعي والقضائي، إلا أنه لازال بالإمكان اللحاق بهذا التطور خصوصاً بأن الساحة القانونية مليئة بالأفكار والمقترحات على النظام الموجودة في شتى الكتابات القانونية من مهتمين وممارسين.

المبحث الثاني: الإصلاحات القانونية لنظام التحكيم السعودي وللائحة التنفيذية

كان نظام ١٩٨٣م ينص على عدم مشروعية لجوء الجهات الحكومية للتحكيم إلا من خلال موافقات وإجراءات تطيل أو تمنع من المضي في العملية التحكيمية مما قد ينتج عنه عزوف المستثمر الأجنبي أو

⁵ انظر، القانون النموذجي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي -

UNCITRAL [https://mepi.state.gov/arbitration-law/Saudi Arabia Adapts UNCITRAL Arbitration Law](https://mepi.state.gov/arbitration-law/Saudi%20Arabia%20Adapts%20UNCITRAL%20Arbitration%20Law).

⁶ انظر، حذف الفقرة (1) من المادة (الرابعة والعشرين) من نظام التحكيم <https://uqn.gov.sa/?p=7282>.

⁷ اللائحة التنفيذية لنظام التحكيم ٢٠١٧م، <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/12752a60-2a4a-4cab-a05d-a9a700f274a5/1>.

⁸ انظر، الشورى يقترح تعديل نظام التحكيم، <https://www.okaz.com.sa/news/local/2139279>.

المحلي من اللجوء للتحكيم في المملكة بسبب هذه التفاوتات القانونية⁹. فجاء نظام ٢٠١٢ م مصححاً للمسار التحكيمي في المملكة ومقررًا لمزيد من التقنين الإصلاحي¹⁰.

المطلب الأول: الحكومة والدعم التشريعي

تمّ اعتماد اللجوء للتحكيم أصلاً فرعياً وأحياناً أساسياً في عدد من التعاقدات للجهات الحكومية كالوزارات، والهيئات، والمؤسسات. فعلى سبيل المثال تنص المادة ٥٨ من نظام الاستثمار التعديني (٢٠٢٠م)¹¹ والمادة ١٦١ من لائحته التنفيذية على أنه يجوز الاتفاق على تسوية أي نزاع أو خلاف ينشأ بين أي مرخص له والوزارة عن طريق التحكيم وفقاً لأحكام نظام التحكيم، وأكدت اللائحة التنفيذية على موافقة الوزير على شرط التحكيم ابتداءً¹². هذا التأكيد لحد ذاته نقلة كبيرة في تسهيل إجراءات التحكيم التي كان العمل عليها مسبقاً بأن تؤخذ الموافقات من رئيس مجلس الوزراء. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة ٢٢ (الجزء ٣) من نظام البنك المركزي السعودي (٢٠٢٠م) على أنه يجوز للبنك أن يضمن في عقود وسائر التسوية البديلة، بما في ذلك التحكيم، كوسيلة لتسوية النزاع في عقود البنك واتفاقياته¹³.

نظام التخصيص السعودي (٢٠٢١م)، نص على العديد من المواد التي تنطبق على العقود التي تبرمها وزارات المملكة أو الجهات الحكومية الأخرى، مع مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، حيث أكدت المادة ٢/٣٤ (أ) بشكل واضح ومفصل بأنه يمكن أن "يتضمن العقد شرطاً لفض أي نزاع ينشأ عنه، أو عن أي عقد تابع له عن طريق التحكيم، أو إبرام اتفاق للتحكيم؛ لتسوية نزاع قائم ناشئ عن العقد، أو عن أي عقد تابع له".¹⁴ لا غرابة من أن الدعم الحكومي للتنظيمات الحديثة التي تتوافق مع المعايير الدولية لها أثر في جلب العديد من الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الشراكة التجارية للنهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة. ويمكن إضافة

⁹ انظر، المادة الثالثة من نظام التحكيم في المملكة العربية السعودية ١٩٨٣م،

<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/65f88ca2-efa6-4c4a-9e63-a9a700f2657a/1>

¹⁰ انظر، SCCA - ArbDB 2nd Webinar | Developments in Arbitration & Mediation in Saudi،

<https://www.youtube.com/watch?v=YJWa-r1Yt2U>

¹¹ انظر، نظام الاستثمار التعديني-9560f620-e77e <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/9560f620-e77e-476c-b9ea-abdd00b87480/1>

¹² انظر، اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار التعديني <https://uqn.gov.sa/?p=2083>

¹³ انظر، نظام البنك المركزي السعودي، <https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Documents/SCB-AR.pdf>

¹⁴ انظر، نظام التخصيص https://www.ncp.gov.sa/ar/Pages/Private_Sector_Participation_Law.aspx

- المزيد من الأدلة على هذه الدعوى من خلال العديد من الأنظمة واللوائح الأخرى في المملكة التي تشير بعض موادها بنوداً للتحكيم وإلى تعزيز هذه الوسيلة "المساندة" للقضاء في المملكة، ويمكن بيان بعض منها كالآتي:
- المواد ٣٧، ٧٩، ١٤٢، ١٥٣، ١٥٧، ١٦٢، ١٧٣، و ٢٥٢ من [نظام الشركات في المملكة العربية السعودية \(٢٠٢٢م\)](#) توفر أحكاماً مختلفة تلزم رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء الشركات الأهلية وغيرهم بجواز تضمين عقود الشركات بنود اللجوء للتحكيم واحترام اتفاقاته وكذلك نظمت سبل وأنواع المثل أمام الهيئات التحكيمية¹⁵.
 - تنص المادة الرابعة الفقرة ٢٢ من [تنظيم المركز السعودي لكفاءة الطاقة \(٢٠١٨م\)](#) بأن للمركز "الاتفاق على التحكيم لفض أي نزاع قد ينشأ بين المركز وأي طرف آخر بعد استكمال ما يلزم نظاماً"¹⁶.
 - تشير المادتان ٢٢٣ و ٢٢٤ من [النظام البحري التجاري في المملكة العربية السعودية \(٢٠١٨م\)](#) أنه في حال اتفاق الأطراف المتنازعة على التحكيم، فإنه من الواجب احترام هذا الاتفاق وأن يلتزم المحكمون بإصدار قراراتهم بشأن النزاع المعروض أمامهم "طبقاً لنظام التحكيم المتفق عليه بين الأطراف"¹⁷.
 - تنص المادة ٢٥ من [نظام الامتياز في المملكة العربية السعودية \(٢٠١٩م\)](#) على أنه "يجوز الاتفاق على تسوية المنازعات التي تنشأ عن اتفاقية الامتياز أو تطبيق النظام بوسائل بديلة، كالتحكيم والوساطة والتوفيق"¹⁸.

¹⁵ انظر، نظام الشركات الجديد ٢٠٢٢، -<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/a8376aea-1bc3-49d4-9027-aed900b555af/1>

¹⁶ انظر، تنظيم المركز السعودي لكفاءة الطاقة ٢٠١٨،

<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/95b320eb-06f8-4e5c-95d1-aa3a0106ede6/1>

¹⁷ انظر، النظام البحري التجاري -<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/43344715-1e0d-4e7f-9895-aa3d00f670e6/1>

¹⁸ انظر، نظام الامتياز التجاري -<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/af2a6b93-51dd-4f16-b781-aafd00d9fbbc/1#:~:text=%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B2%3A%20%D9%82%D9%8A%D8%A7%D9%85%20%D8%B4%D8%AE%D8%B5%20%D9%8A%D8%B3%D9%85%D9%89%20%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%AD,%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82%D8%A9%20%D8%AA%D8%B4%D8%BA%D9%8A%D9%84%D9%87%20%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B2%D8%8C%20%D9%88%D8%B0%D9%84%D9%83>

- تحكم المادة ٧٤ من نظام المحاكم التجارية في المملكة العربية السعودية (٢٠٢٠م) قواعد استئناف الأحكام في قضايا المحاكم التجارية وتنص على أنه "يجوز الاعتراض على الحكم الصادر في وقف الدعوى، أو الاختصاص، أو سماع الدعوى، أو الدفع بشرط التحكيم، وعلى الأحكام الوقتية والمستعجلة، قبل الحكم في الموضوع"¹⁹.
- تشير المادة الخامسة من نظام الغرف التجارية السعودي (٢٠٢٠م)، بالإضافة إلى المواد الأخرى، على أن التحكيم كأداة لحل النزاعات في القضايا أصبح الآن أكثر سهولة للاستخدام مما كان عليه في السابق²⁰. إن في النظر لتواريخ هذه الأنظمة واللوائح وتعاقبها المتتالي في الإشارة أو التصريح للجوء للتحكيم يدل على المسار الواضح الذي تتخذه المملكة في جعلها بيئة آمنة لاختيارها بدلاً للتحكيم. لم يقتصر الدعم الحكومي على المواضيع التي يمكن حل نزاعاتها عبر التحكيم، بل تمّ توسيع أنظمة اللجوء إلى التحكيم في المملكة ليشمل تعديلات متعلقة بأنظمة أخرى، مثل نظام المنافسات الحكومية ٢٠١٩م (كما سيأتي بيانه لاحقاً)، واللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ (٢٠١٧م)، وغيرهما²¹. وقد سبق هذا التعديل الأمر الملكي الكريم رقم ٤٤٩٨٣ وتاريخ ٢٠١٢/٠٨/٢٢م، حينما تم تقييد مراجعة قضاة التنفيذ لما هو مذكور في سند التنفيذ، بما في ذلك حكم التحكيم، ما لم يتعارض ذلك مع النظام العام في المملكة. وهذا يعني أن الأحكام التحكيمية يتم تنفيذها تلقائياً ما لم يثبت المدعي خلاف ذلك. وتشير الممارسات التنفيذية لأحكام التحكيم في محاكم المملكة أنه حتى إذا احتوت الأحكام التحكيمية على قرارات تتعارض مع أنظمة المملكة، فإنه يقع عبء الإثبات على المدعي كجزء من طلبه للبطلان²².

¹⁹ انظر، نظام المحاكم التجارية - <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/38334008-3b70-4c6c-b3af-aba3016a8061/1>

²⁰ انظر، نظام الغرف التجارية - <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/fb3e69e4-84a6-45b4-85d6-ac8c00cb3d67/1>

²¹ انظر، اللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ

<https://laws.moj.gov.sa/legislation/qCnuaFpkZ%2BkojdUoe1NYAw==>,

²² انظر تنفيذ قرارات التحكيم في المملكة العربية السعودية: نظرة عامة

[https://uk.practicallaw.thomsonreuters.com/w-034-2667?transitionType=Default&contextData=\(sc.Default\)&firstPage=true](https://uk.practicallaw.thomsonreuters.com/w-034-2667?transitionType=Default&contextData=(sc.Default)&firstPage=true)

وتأكيداً على أهمية تنفيذ الأحكام التحكيمية واحترام قرارات الهيئات المختلفة التي تجعل المملكة بلداً صديقاً للتحكيم فإن المادة الخمسين من نظام ٢٠١٢م أشارت إلى قواعد خاصة محددة لقبول دعوى بطلان الحكم التحكيمي كعدم وجود اتفاق تحكيم أو بطلانه، أو فقدان أهلية أحد المحكمين، أو تعذر تقديم الدفاع لأسباب قانونية، أو عدم تطبيق القواعد النظامية المتفق عليها، أو تشكيل هيئة التحكيم على وجه مخالف للاتفاق، أو عدم ارتباط الحكم التحكيمي باتفاق التحكيم، أو لم تراعى هيئة التحكيم الشروط الواجب توافرها، أو كان موضوع النزاع لا يشمل اتفاق التحكيم، أو أن الحكم التحكيمي خالف أنظمة المملكة وأحكام الشريعة الإسلامية. فالناظر لهذه القيود يجد أن المنظم السعودي سعى في نظام ٢٠١٢م إلى تفعيل وسيلة التحكيم واحترام قرارات الهيئات التحكيمية وتعزيز اللجوء إليها في العديد من القضايا²³.

المطلب الثاني: نظام المنافسات والمشتريات الحكومية السعودي والتحكيم

تحتوي رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م على عدة أهداف، ولعل أحد أهم أهدافها الرئيسية هي في جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة²⁴. ولضمان الحياد في حل المنازعات ولحسب ثقة المستثمرين، تم إصدار عدة تنظيمات تسمح للجهات الحكومية والهيئات المملوكة للدولة بحل منازعاتها عن طريق التحكيم وهذا دليل على أن المملكة تصبح بشكل متزايد بلداً صديقاً للتحكيم. ومع أنه سبق بيان عدد من الأنظمة السعودية التي أشارت بعض موادها لجوازية اللجوء للتحكيم لفض المنازعات، إلا أنه من المهم التفصيل في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية لما فيها من ارتباط مهم بين التاجر والحكومة. ففي عام ٢٠١٩م، تم إصدار تعديلات جديدة على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية (٢٠١٩م) بالمرسوم الملكي رقم م/١٢٨²⁵. ومن أقرب هذه التعديلات لموضوع هذا البحث ما نصت عليه المادة ٩٢ من النظام على أنه بعد موافقة وزير المالية، يمكن للجهة الحكومية المشاركة في إجراءات التحكيم²⁶. بالإضافة إلى ذلك، تحدد المادة ١٥٤ من اللائحة

²³ انظر المادة الخمسين من نظام التحكيم.

²⁴ انظر، رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، <https://www.vision2030.gov.sa>

²⁵ انظر، نظام المنافسات والمشتريات الحكومية - 24c563f9-<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/24c563f9-7292-49c8-b0fb-aa9800b999f1/1#>!

²⁶ نصت الفقرة الثانية من المادة الثانية والتسعين على "الجهة الحكومية -بعد موافقة الوزير- الاتفاق على التحكيم وفق ما توضحه اللائحة". كما نصت المادة ١٤٥ من اللائحة للنظام ذاته على أنه "مع مراعاة ما ورد في الفقرة (2) من المادة (الثانية والتسعين) من النظام، يشترط الاتفاق على التحكيم ما يلي: ١. أن يقتصر التحكيم على العقود التي تتجاوز قيمتها التقديرية

التفذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية (٢٠٢٠م) ثلاثة شروط لدخول الجهة الحكومية في اتفاقية تحكيم²⁷. فيجب أولاً ألا تقل قيمة العقود على ١٠٠ مليون ريال سعودي. ووفقاً للنظام، لوزير المالية صلاحية تعديل هذا الحد حسب الحاجة. ثانياً، يجب أن تطبق أنظمة المملكة على موضوع المنازعات. وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن تتم إجراءات التحكيم خارج المملكة أو في أي مؤسسة تحكيم أجنبية إلا إذا تم توقيع العقود مع أطراف أجنبية. ثالثاً، يجب أن تتضمن العقود إشارة صريحة إلى اتفاقية التحكيم وشروطها. وبعد إصدار نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية، أقر وزير المالية على عشرات نماذج عقود إدارية، على الأقل، خاصة تحوي على بنود اللجوء للتحكيم²⁸. ومن المقرر أن تُقدم هذه البنود تحت إشراف المركز السعودي للتحكيم التجاري وفقاً لنظام التحكيم في المملكة ولائحته التنفيذية. فالمشهد التحكيمي في المملكة لم يتغير تجاه المعايير الدولية وحسب، بل تجاوزته إلى ما هو أبعد من ذلك عبر جعل وسيلة التحكيم أساساً لحل عدد من المنازعات التي تنشأ بين الجهات الحكومية والشركات المتعاقدة معها. وهذا يُجيز الادعاء بيقيناً بأنها خطوة تميز مختلفة عن عدد من الدول المتقدمة تاريخياً في التحكيم.

المطلب الثالث: مؤسسات التحكيم في المملكة العربية السعودية: المركز السعودي للتحكيم التجاري SCCA أنموذجاً

لا يمكن النقاش حيال المشهد التحكيمي في المملكة دون الإشارة إلى ظهور الحركة التطويرية لمؤسسات التحكيم الداخلية. حيث تخصص العديد من مؤسسات التحكيم في المملكة في حل جوانب مختلفة من القضايا الهندسية، والعقارية، والرياضية وغيرها من الأقضية التجارية. وإلى عهد قريب، لعبت اللجنة الدائمة لمراكز التحكيم في المملكة دوراً هاماً في منح التراخيص اللازمة ووضع المعايير الاسترشادية في المملكة²⁹. ولقد تم إلغاؤها

(مئة مليون) ريال، ويجوز للوزير تعديل هذا الحد وفق ما يراه مناسباً. ٢. أن يتم تطبيق أنظمة المملكة العربية السعودية على موضوع المنازعة. ولا يجوز قبول التحكيم لدى هيئات تحكيم دولية خارج المملكة وتطبيق إجراءاتها إلا في العقود مع الأشخاص الأجانب. ٣. أن ينص على التحكيم وشروطه في وثائق العقد".
²⁷ انظر المادة ١٥٤ من اللائحة.

²⁸ انظر، نظام المشتريات الجديد يفتح مساراً تنفيذياً وإعداداً لصناعة التحكيم في المملكة
<https://sadr.org/news-details/61?lang=ar>.

²⁹ انظر، اللجان الدائمة لمراكز التحكيم <https://scsac.org.sa>

مؤخراً بقرار من مجلس الوزراء في ٢٠٢٣/٠٨/٠٨م على أن تنشأ لجنة أخرى تحت مظلة الغرف السعودية تسند إليها مهام اللجنة الملغاة³⁰. وفي الحديث عن مراكز التحكيم السعودية وتطور ممارساتها ودورها في تفعيل أداة التحكيم، فإنه بلا شك ينبغي الحديث والتركيز على مهام المركز السعودي للتحكيم التجاري SCCA³¹. فقد تأسس المركز بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٥٧ وتاريخ ٢٠١٤/٠٤/١٤م، ويعد المركز نبض المشهد التحكيمي في المملكة ومصدرها الموثوق للإحصاءات والقرارات التحكيمية والمرصد العلمي للنهج المتبع في تنفيذ المحاكم السعودية للقرارات التحكيمية. تجدر الإشارة أنه في حين أن المركز يعتبر من أبرز المؤسسات التحكيمية في المنطقة، فإن هناك أجهزة ومنظمات أخرى تسهم أيضاً في عملية التطوير التحكيمية في المملكة. يشمل ذلك وزارة العدل التي تشرف على تنفيذ الأنظمة واللوائح المتعلقة بالتحكيم، فضلاً عن شركات المحاماة المحلية والدولية المتخصصة في خدمات التحكيم. بالإضافة إلى ذلك، تعمل مؤسسات التحكيم الدولية مثل غرفة التجارة الدولية (ICC) ومحكمة لندن للتحكيم الدولي (LCIA) على التعاون المتزايد مع المركز السعودي للتحكيم التجاري للمساهمة في تطوير المشهد التحكيمي في السعودية.

يعزز هذا التعاون موقف المملكة كوجهة صديقة للتحكيم ويحث على تشجيع المستثمرين الأجانب وعلى اعتبار المملكة خياراً جديراً لمكان وبلد التحكيم. وكذلك يمتد دور SCCA في تعزيز التحكيم في المملكة إلى ما هو أبعد من مجرد حل النزاعات؛ حيث إنه يمثل المملكة في العديد من الأحداث الدولية³². تلزم الإشارة إلى أنه في بداية وباء كوفيد-19، كان SCCA من أوائل مؤسسات التحكيم التي أعلنت عن توافر التحكيم الافتراضي وخفض تكلفة خدماته لدعم الشركات وتشجيع الأطراف على استخدام التحكيم كوسيلة منخفضة التكاليف لحل المنازعات التجارية. فعلى سبيل المثال، خصمت SCCA من مجموع رسوم التحكيم ما نسبته تصل إلى 30%، ومكنت الأطراف أيضاً الاستفادة من ترتيبات الرسوم البديلة الجديدة استناداً إلى أسعار ساعات المحكمين³³.

³⁰ انظر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠٢٣م <https://www.spa.gov.sa/2edd95353at>

³¹ نبذة عن مركز التحكيم السعودي، <https://www.sadr.org/about-scca?lang=ar>.

³² المصدر السابق.

³³ انظر، المركز يخفض تكاليف خدماته التحكيمية ويدعمها بحزمة تسهيلات <https://sadr.org/news-details/110>.

وفي سبتمبر ٢٠٢٢م أنشأت [SCCA أكاديميتها](#) المتخصصة في البرامج التدريبية لوسائل حل المنازعات البديلة³⁴. حيث تعد الأولى عربياً من حيث الإنشاء والفكرة وذلك في سبيل تثقيف المجتمع والمهتمين بالتحكيم والوساطة ووسائل حل النزاعات الأخرى. كما يدعم المركز تطوير الطلبة في مهارات الترافع والتحكيم عبر [منافسة التحكيم التجاري الدولية](#) التي تقيمها سنوياً والتي كانت في بدايتها محلية ثم انطلقت منها إلى الخليج العربي والمنطقة العربية ثم العالمية في نسختها الأخيرة³⁵. إضافة لذلك، [افتتح SCCA أول فرع](#) له خارج المملكة العربية السعودية في مركز دبي المالي العالمي³⁶، كما تم التعليق عليه في منشور سابق [هنا](#)³⁷. وفي نوفمبر ٢٠٢٢م أنشأ SCCA [مجلس القرارات التنفيذية](#) المشكل من عدة محامين ومحكمين دوليين وذلك لتعزيز قوة أحكام وقرارات المركز وللبت في الجوانب الفنية الخاصة به³⁸. وأخيراً قام SCCA [بتعديل قواعد التحكيم](#) لديه ودخلت حيز النفاذ اعتباراً من ٢٠٢٣/٠٥/٠١م³⁹، فقد تمت إضافة عدد من المواد القانونية المتينة التي تعطي مزيداً من الاستقلالية وتحمي الأحكام التحكيمية من الإبطال أو الإلغاء، وغيرها من التحديثات التحسينية الضرورية. وللمزيد من الإيضاح عن أحدث التقنيات للقواعد التي تمت الإشارة إليها، يمكن النظر إلى المنشور السابق [هنا](#)⁴⁰.

وتأكيداً لبقية الجهود الكريمة للمركز، فإن هناك العديد من البرامج والشراكات التي قام بها SCCA والتي يمكن الاطلاع عليها [هنا](#) والتي هي بلا ريب تعزز من مكانة المملكة كبلد صديق للتحكيم ومقرراً آمناً

³⁴ للمزيد حيال الأكاديمية، انظر للصفحة الأكاديمية الرسمية، <https://scca.academy>.

³⁵ انظر، منافسة التحكيم التجاري، <https://sadr.org/arabicmoot5?lang=ar>.

³⁶ <https://sadr.org/newsdetails/200#:~:text=>

وتأتي 20% هذه 20% الخطوة 20% بعد 20% أن، والوساطة 20% استخدامها 20% بعد 20% تدشينه 20% قريباً.

³⁷ انظر، Interview with our Editors: The Saudi Center for Commercial Arbitration (SCCA) in the Spotlight with Fatima Balfaqeeh,

<https://arbitrationblog.kluwerarbitration.com/2023/05/16/interview-with-our-editors-the-saudi-center-for-commercial-arbitration-scca-in-the-spotlight-with-fatima-balfaqeeh/>

³⁸ انظر، المركز يؤسس مجلسه الدولي (SCCA Court) للبت في الجوانب الفنية للقضايا- <https://sadr.org/news-details/193>

³⁹ انظر، المركز ي دشّن مرحلة جديدة من احترافية التحكيم المؤسسي بدخول قواعد التحكيم 2023 حيز النفاذ <https://sadr.org/news-details/248>

⁴⁰ انظر، The New Saudi Center for Commercial Arbitration Rules 2023: What's In Store?, <https://arbitrationblog.kluwerarbitration.com/2023/05/22/the-new-saudi-center-for-commercial-arbitration-rules-2023-whats-in-store/>

وموثوقاً يلبي تطلعات المهتمين في المنطقة وخارجها⁴¹. علاوة على ذلك، أثمر التزام SCCA بتقديم خدمات فعالة وشفافة ونزيهة لتسوية المنازعات، واعتمادها لأفضل الممارسات الدولية إلى ردود فعل إيجابية من المتعاملين معه والمهتمين بالتحكيم بشكل عام والذي أدى للاعتراف بتطور التحكيم وممارساته في المملكة من قبل مجتمع التحكيم العالمي. تساهم هذه العوامل، إلى جانب الموقع الاستراتيجي ل SCCA في المملكة، وهي مركز اقتصادي رئيسي في الشرق الأوسط، في سمعتها المتنامية كمؤسسة تحكيم رائدة في المنطقة.

خاتمة

إصلاح التحكيم يتم من خلال سن قوانين جديدة أو تعديلها، إضافة إلى التزام مراكز التحكيم المحلية أو الهيئات التحكيمية الدولية بقواعد التحكيم المتفق عليها من قبل الأطراف والذي يعكس هوية الممارسة الصحيحة. وهذا الذي فعل الإجراءات السريعة للمنظمين في السعودية لتطوير قوانين التحكيم في البلد. فالممارسات الحالية تؤكد على أن نظام التحكيم السعودي ٢٠١٢م ومشاريع تطويره تشكل قيمة في تكوين هوية المملكة بأنها بلد صديق للتحكيم. ومن المتوقع أيضاً أن تصبح مؤسسات المملكة التحكيمية كمركز SCCA من أفضل مؤسسات التحكيم في المنطقة. فنجاح SCCA في جذب عدد متزايد من القضايا، دفع إلى نمو مطرد في عدد قضاياها على مدى السنوات القليلة الماضية.

والميزة التي يتمتع بها مشهد التحكيم في المملكة لا ترجع فقط إلى تطبيق النظام الجديد أو اعتماد القانون النموذجي لليونسيترال؛ بدلا من ذلك، فهو من خلال الاستقرار والسرعة التي نفذت بها الحكومة إصلاحات عدة لتحقيق أهداف الرؤية ٢٠٣٠م. نعم.. قد يكون من السابق لأوانه تقييم ما إذا كانت المملكة بلداً صديقاً للتحكيم تماماً بشكل صحيح. ومع ذلك، لا شك في أن رؤية ٢٠٣٠م هي الهدف الحاسم الذي سيمكن حل النزاعات في المملكة من الوصول إلى آفاق مرتفعة، مما يزيد من ترسيخ مكانة المملكة كوجهة جذابة للتحكيم التجاري الدولي.

⁴¹انظر، <https://sadr.org/news-news?lang=ar>